في جلسة لم تستغرق أكثر من 54 دقيقة تعالت فيها تكبيرات المحكومين

المحكمة تأمر باعدام صدام وبرزان والبندر شنقا ورمضان بالسجن مدى الحياة

عواد احمد البندر — صدام حسين — .. وبرزان التكريتي اثناء مثولهم امام المحكمة امس (ا ف ب)

■ بغداد ـ رويترز: قضت المحكمة العراقية الخاصة التي تحاكم الرئيس العراقي السابق صدام حسين وسبعة من مساعديه بقضية الدجيل امس الاحد بالاعدام شنقا ضد صدام حسين وبرزان التكريتي الاخ غير الشقيق لصدام وعواد البندر الذي شغل منصب قاضي محكمة الثورة أثناء حكم صدام. وفي جلسة لم تستغرق أكثر من 54 دقيقة اصدر رئيس القضاة رؤوف رشيد عبد الرحمن للمحكمة العراقية الخاصة التي تنظر بالتهم الموجهة ضد صدام في قضية الدجيل جميع الاحكام ضد المتهمين. وتم احضار صدام الى المحكمة وكان سادس الحاضرين الى القاعة حيث سبقه محمد العزاوي الذي قررت المحكمة تبرئته «والغاء التهمة الموجهة له والافراج عنه... لعدم كفاية الادلة». وتلا العزاوي حضور ثلاثة متهمين اخرين وهم مزهر عبد الله وعبد الله كاظم وعلي دايح حيث قضت المحكمة بالحكم على المتهمين الثلاثة «بالسجن لمدة 15 سنة لارتكابهم القتل العمد ضد الانسانية».

ورغم صدور عقوبة اخرى ضد المتهمين الثلاثة وهي «السجن لمدة سبع سنوات بتهمة ارتكابهم التعذيب ضد الانسانية» الا ان القاضي اعلن ان القانون العراقي ينص على أن «تنفذ العقوبة الاشد بحق اي من المحكومين استنادا الى قانون العقوبات العراقي».

وكان المتهمون يحضرون تباعا الى قاعة المحكمة للاستماع الى الاحكام الصادرة بحقهم بعد ذلك يأمر القاضي باخراجهم. وقضت المحكمة بالسجن ضد طه ياسين رمضان الذي كان خامس الحاضرين والذي شغل منصب نائب الرئيس العراقي السابق «بالسجن مدى الحياة لارتكابه القتل العمد كجريمة ضد الانسانية».

وسيتعين على رمضان قضاء العقوبة الاشد وهي السجن مدى الحياة رغم صدور اكثر من حكم اخر ضده «بالسجن لمدة عشر سنوات لارتكابه (جريمة) ابعاد السكان او النقل القسري للسكان وهي جريمة ضد الانسانية... والسجن سبع سنوات (اخرى) لارتكابه التعذيب كجريمة ضد الانسانية».

اخر الاحكام ضد رمضان كان الحكم «بالسجن سبع سنوات لارتكابه افعالا لانسانية اخرى».

وانكر رمضان التهم التي وجهتها اليه المحكمة بالقتل العمد وقال «القضية واضحة جدا.. ان الحكم كان مهيأ ولم تكن له اية علاقة بجلسات المحكمة».

واضاف «كنت اعرف منذ البداية ان هذه المحكمة لن تبرئني ولا تنهيني وهو شيء في يد الله سبحانه وتعالى وبيد المجاهدين».

وقررت المحكمة اعدام عواد البندر الذي شغل منصب قاضي محكمة الثورة والتي اصدرت احكامها ضد المتهمين من ابناء بلدة الدجيل آنذاك «شنقا حتى الموت لارتكابه القتل العمد ضد الانسانية».

ولم يكن بالامكان سماع صوت القاضي وهو يصدر الحكم ضد البندر الذي كان سادس الحاضرين الى المحكمة بسبب تعالي صيحات البندر «الله اكبر على العملاء والله اكبر على المحتلين».

وكان صدام سابع الحاضرين واصدرت المحكمة احكامها ضده ثلاث مرات كان اشدها عقوبة الاعدام. وقال القاضي عبد الرحمن ان المحكمة قررت «الحكم على المدان صدام حسين المجيد بالاعدام شنقا حتى الموت لارتكابه (جريمة) ضد الانسانية».

واضاف ان المحكمة قررت حبس صدام «عشر سنوات لارتكابه جريمة ابعاد السكان او النقل القسري... وعشر سنوات (اخرى) لارتكابه جرائم ضد الانسانية». ومرة اخرى لم يكن بالامكان سماع صوت القاضي وهو يفصل قرار الحكم ضد صدام بسبب تعالي صوات صدام مرددا «الله اكبر.. وليخسأ الخاسئون... اعداء الامة واعداء الانسانية».

واضاف صدام وهو يرد على القاضي عندما قال ان المحكمة قررت «انتم لا تقررون.. انتم عملاء للاجنبي».

وكان اخر الحاضرين برزان التكريتي الاخ غير الشقيق لصدام وحكمت المحكمة عليه ثلاثة أحكام كان اقصاها الاعدام شنقا حتى الموت. وقال القاضي ان المحكمة قررت «الحكم على المدان برزان ابراهيم الحسن بالاعدام شنقا حتى الموت لارتكابه القتل العمد كجريمة ضد الانسانية... والحكم بالسجن عشر سنوات لارتكابه جريمة ابعاد السكان والنقل القسري للسكان كجريمة ضد الانسانية».

واضاف ان المحكمة قررت «الحكم على المدان برزان بالسجن عشر سنوات لارتكابه جريمة التعذيب كجريمة ضد الانسانية».

صدام كان يتوقع صدور حكم الاعدام وكانت معنوياته عالية

■ عمان ـ اف ب: اكد عدد من محامي فريق الدفاع عن الرئيس العراقي المخلوع صدام حسين امس ان صدام كان يتوقع صدور حكم الاعدام بحقه وكانت «معنوياته حديدية».

وقال المحامي التونسي احمد صديق احد اعضاء فريق الدفاع «نحن كنا 12 محاميا من فريق الدفاع الذين التقوا به بعد ظهر يوم السبت ولمدة اربع ساعات».

واضاف «لقد كانت معنوياته عالية جدا، معنويات حديدية. وقال لنا انه متأكد من صدور حكم الاعدام بل هو الذي كان يحاول ان يرفع من معنوياتنا ويقول لنا: لقد فعلتم كل ما بوسعكم ان تفعلوه ولكن المحكمة تتلاعب في الحكم».

واكد صديق ان «فريق الدفاع سيستأنف ويستكمل كافة الاجراءات القانونية».

واشار المحامي التونسي ان «فريق الدفاع لم يتفاجأ بصدور مثل هذا الحكم لان جميع اجراءات المحكمة كانت تقود الى مثل هذا الحكم».

واعتبر ان هذا الحكم هو بمثابة «هدية منسقة لمساعدة (الرئيس الامريكي جورج) بوش كي يتجاوز المصاعب الانتخابية التي تواجهه» في اشارة الى انتخابات الكونغرس الامريكي المقبلة التي ستجرى غدا.

وذكر المحامي ان صدام حسين كان قد بعث الاسبوع الماضي برسالة الى رئيس المحكمة طلب منه ان يؤجل موعد صدور الحكم «كي لا يشك بانها موجهة من قبل المصالح الامريكية».

واعاد المحامي التأكيد بان الدفاع «لم تعط له اي فرصة لتقديم مرافعاته» مشددا على ان هذه المحكمة كانت «فضيحة للعدالة».

واكد ان طرد المحامي الامريكي رمزي كلارك جاء فقط «لانه اعطى للمحكمة مرافعة خطية لاكثر من 250 صفحة تحمل نقاطا قضائية بحتة تشكك في شرعية المحكمة».

وذكر صديق بأن المحكمة كانت ترفض دائما استلام المرافعات الخطية للدفاع.

الاحكام الصادرة في محاكمة صدام

■ فيما يلي الاحكام التي صدرت امس الاحد على الرئيس العراقي السابق صدام حسين وستة من معاونيه بتهمة قتل وتعذيب المئات من القرويين الشيعة بعد محاولة اغتياله عام 1982، وتمت تبرئة متهم ثامن. صدام حسين: ـ الاعدام شنقا بتهمة القتل العمد. ـ السجن عشر سنوات بتهمة ابعاد السكان او النقل القسري. ـ السجن عشر سنوات بتهمة سجن اشخاص او حرمانهم من حريتهم بأشكال قاسية اخرى تنتهك معايير القانون الدولي. ـ السجن سبع سنوات بتهمة التعذيب. ـ تبرئة ساحته من اتهامات تتعلق بالاخفاء القسري لسجناء. ـ السجن سبع سنوات بتهمة ارتكاب اعمال غير انسانية اخرى ذات طبيعة مماثلة.

طه ياسين رمضان: ـ السجن المؤبد بتهمة القتل العمد. ـ السجن عشر سنوات بتهمة ابعاد السكان او النقل القسري. ـ السجن عشر سنوات بتهمة سجن اشخاص او حرمانهم من حريتهم بأشكال قاسية اخرى تنتهك معايير القانون الدولي. ـ السجن سبع سنوات بتهمة التعذيب. ـ تبرئة ساحته من اتهامات تتعلق بالاخفاء القسري لسجناء. ـ السجن سبع سنوات بتهمة ارتكاب اعمال غير انسانية اخرى ذات طبيعة مماثلة.

برزان ابراهيم التكريتي: ـ الاعدام شنقا بتهمة القتل العمد. ـ السجن عشر سنوات بتهمة ابعاد السكان او النقل القسري. ـ السجن عشر سنوات بتهمة سجن اشخاص او حرمانهم من حريتهم بأشكال قاسية اخرى تنتهك معايير القانون الدولي. ـ السجن سبع سنوات بتهمة التعذيب. ـ تبرئة ساحته من اتهامات تتعلق بالاخفاء القسري لسجناء. ـ السجن سبع سنوات بتهمة ارتكاب افعال غير انسانية اخرى ذات طبيعة مماثلة.

عواد حمد البندر: ـ الاعدام شنقا بتهمة القتل العمد.

كل من عبد الله كاظم روبد وعلي دايح علي ومزهر عبد الله كاظم روبد: ـ السجن 15 عاما بتهمة القتل العمد. ـ السجن عشر سنوات بتهمة ابعاد السكان او النقل القسري. ـ السجن عشر سنوات بتهمة سجن اشخاص او حرمانهم من حريتهم بأشكال قاسية اخرى تنتهك معايير القانون الدولي. ـ السجن سبع سنوات بتهمة التعذيب. ـ تبرئة ساحتهم من اتهامات تتعلق بالاخفاء القسري لسجناء. ـ السجن سبع سنوات بتهمة ارتكاب اعمال غير انسانية اخرى ذات طبيعة مماثلة. وبالنسبة لعقوبات السجن تنفذ العقوبات الاشد.

محمد عزاوي علي: ـ افرج عنه لعدم كفاية الادلة ضده بعد ان اوصى ممثلو الادعاء باسقاط جميع التهم المنسوبة اليه.

احتجاجات على الحكم بإعدام صدام حسين .. ووزارة الداخلية تأمر بإغلاق قناتي الزوراء وصلاح الدين

مواجهات واشتباكات عنيفة في الفلوجة وتكريت وديالى.. المطلك: المحكمة مهزلة والحكومة ستسقط قريبا

بغداد ـ «القدس العربي»

من ضياء السامرائي:

خرج مواطنو الانبار وديالى وبغداد ومحافظة صلاح الدين في مظاهرات ومسيرات الاحد إحتجاجا على صدور الحكم بإعدام الرئيس العراقي الاسبق صدام حسين في قضية الدجيل.

وذكر بكر عمر احد المشاركين في ناحية العوجة غرب تكريت «خرج عدد كبير من مواطني الناحية في مظاهرة إنطلقت من منطقة الجامع الكبير».

وقال «هتف المتظاهرون بحياة الرئيس العراقي صدام حسين ونددوا بحكم المحكمة الجنائية العليا». وفي الاطار نفسه، خرجت مسيرة كبيرة في قضاء الدور جنوب تكريت احتجاجا على قرار المحكمة الجنائية العليا بإعدام صدام.

وطافت المسيرة شوارع القضاء رغم الحظر المفروض وطالب المتظاهرون بإلغاء الحكم وعدم الاعتراف بالمحكمة.

من جهه اخرى عبر الاف المتظاهرين في الاعظميه والدورة والعامريه والجهاد في بغداد عن سخطهم من قرار الحكم الذي وصفوه بالجائر والطائفي ولا يخدم غير الاحتلال واشار المتظاهرون الى ضرورة الافراج عن المتهمين كنوع من ارضاء السنة.

من جانبه قال عبد الكريم السامرائي عضو جبهة التوافق العراقية «ربما يكون صدور مثل هذا الحكم بمثابة هدية لطرف من الاطراف في وقت حساس تمر به كثير من الدول الان، ليس فقط لامريكا التي تنتظر إنتخابات التجديد النصفي للكونغرس ولكن لاطراف كثيرة اقليمية ودولية ولتحقيق مصالح تلك الاطراف».

وأشار «لسنا ضد أي قرار حكم يصدر بحق أي شخص ارتكب ويرتكب جرائم بحق العراقيين ولكن نعتقد ان توقيت صدور هذا الحكم ليس صحيحا».

وقال «نتمنى ان تتمكن الحكومة العراقية من السيطرة على الملف الامني واستتباب الامن بعدها تخرج المحكمة وتقرر حكما عادلا ومنضبطا غير متأثر بالمواقف السياسية».

وأشار السامرائي إلى وجود تأثير سياسي على القرار وعلى غرار ما حصل في الانتخابات والاستفتاء.

وأضاف أن «تصريح رئيس الوزراء السيد نوري المالكي السبت فيما يتعلق بمحاكمة صدام حسين كان به نوع من الاشارات الى أن قرار الحكم كأنه صادر قبل ان يقرره القاضي».

وكان المالكي قال في مؤتمر صحافي «آن الاوان للشعب العراقي أن يفرح».

وتساءل السامرائي «بماذا يفرح الشعب العراقي هل يفرح بالجرائم التي ترتكب وعدد القتلى الذي وصل الى 700 الف قتيل فضلا عن جرائم التعذيب والاختطاف وغيرها!!».

وتمنى السامرائي لو كانت الرسالة موجهة لكل الشعب العراقي سواء الذين فرحوا او الذين حزنوا وان يكون مفادها ان نكون منضبطين ونحافظ على الهدوء ولا نرتكب الحماقات.

من جهته وصف الدكتور صالح المطلك رئيس جبهة الحوار الوطني العراقي المحاكمة والحكم بانها «مهزلة وليست محكمة» وقال ان «الحكومة ستسقط قريبا». وقال المطلك «ان المحكمة شوهت وجه العراق امام العالم». وتساءل «هل من المعقول ان العراق بلد الحضارات يعرض نفسه امام العالم بهذه المهزلة؟».

وأضاف المطلك «ان منظمات الامم المتحدة ومنظمات حقوق الانسان والقاضي السابق للمحكمة رزكار محمد امين كلهم معترضون على المحكمة».

واشار المطلك الى «ان الوضع في العراق لا يتحمل اضافة أي عبء على ما هو عليه»، وقال «ان الحكومة تصب الزيت على النار». ووصف المطلك المحكمة بانها دليل على سادية الحكام وعدم اكتراثهم بحياة العراقيين. واشار المطلك الى «أن الوضع في العراق محتقن جدا ولو كان هناك حد ادنى من المنطق والحكمة عند حكام العراق لما كانوا مرروا الحكم الان، وكان المفروض ان ينتظروا ان تهدأ النفوس ومن ثم يحاكم صدام».

وقال المطلك «ان الحكومة الحالية ايضا يجب ان تحاكم» وأضاف «اذا كان صدام يحاكم على اعدام 148 اعترفوا بتآمرهم على العراق فان الحكومة الحالية تعدم يوميا 200 عراقي كلهم ابرياء».

واشار المطلك الى ان «تصريح المالكي قبل يوم من المحكمة والذي قال فيه على العراقيين ان يعبروا عن فرحتهم بطريقة هادئة، هو دليل على معرفة المالكي مسبقا بقرار المحكمة وهذا يتنافى مع القانون».

وتابع المطلك «ان المحكمة تدق مسمارا في نعش المصالحة الوطنية والاستقرار والامن في العراق والحكومة نفسها»، وقال «اعتقد ان الحكومة ستسقط بعد فترة وجيزة».

مشددا «ليس هناك مصالحة بعد الآن».

من جهته قال نقيب محامي نينوى «إن محاكمة الدجيل غير عادلة فالدفاع لم يكن حرا والقضاء لم يكن مستقلا».

وأوضح المحامي كمال حمدون ملاعلو في تصريح لـ«القدس العربي» ان «محامي الدفاع لم يكونوا أحرارا في ممارسة حق الدفاع، حتى أن القاضي كان يهدد بالطرد بين فترة وأخرى وقام بالفعل بطرد بعض الموجودين».

وأضاف أنه «كانت هناك ميليشيات عملت على تصفية ثلاثة من محامي الدفاع وهذه الميليشيات محسوبة على الدولة وتستعمل اسم السلطة وأقصد بها وزارة الداخلية مما دفع عددا من المحامين الى الانسحاب من الدفاع».

وأشار إلى أن «عدم معاقبة الدولة لقتلة المحامي سعدون الجنابي والمحامي خميس العبيدي وعادل الزبيدي يعتبر تقصيرا بحد ذاته».

وقال ملاعلو إن «مكان المحكمة في حد ذاته عبارة عن معسكر لقوات الاحتلال ولا يوجد اثر لسيادة الدولة العراقية في المحكمة وعلى بنايتها، فالمحكمة لم تكن عادلة ونحن كنقابة محامين نطالب بتطبيق العدالة سواء كان المتهم صدام حسين او أي انسان اخر».

وفي الفلوجه اندلعت اشتباكات ومواجهات عنيفة بين مسلحين من جهة والقوات الامريكية من جهة اخرى.

وقال مصدر في الشرطة إن «مسلحين نصبوا كمينا لدورية تابعة للقوات الامريكية في شارع الثرثار الذي يقطع حي المعلمين مع حي الضباط وسط الفلوجة (45 كم) غربي بغداد».

وأضاف «أطلق المسلحون عدة قذائف أربي جي على الدورية الامريكية في شارع الثرثار، حيث أعقب ذلك مواجهات عنيفة بين الجانبين تم خلالها استخدام الاسلحة الخفيفة والمتوسطة اثناء بث المحاكمه».

وأشار إلى أن «المواجهات أدت إلى قطع الشوارع الرئيسية والفرعية في حين انتشر العديد من المسلحين وهم يحملون الاسلحة الخفيفة والمتوسطة».

وقال المصدر إن «العديد من البيوت السكنية والمحلات التجارية تضررت جراء الهجوم والمواجهات، فيما لم ترد أنباء حتى الان عن حجم ضحايا الاشتباكات».

من جهة أخرى، إندلعت مواجهات عنيفة بين مسلحين والقوات الامريكية في حي الجولان شمال الفلوجة.

وقال أحد شهود العيان لـ«القدس العربي»: هوجمت احدى الدوريات الامريكية بقاذفات الاربي جي واسلحة خفيفة وسط حي الجولان. وأضاف «استمرت المواجهات لاكثر من ساعتين».

من جهتها قالت وزارة الداخلية العراقية الاحد إنها قررت اغلاق قناتي الزوراء وصلاح الدين المحليتين بسبب عرضهما برامج تتضمن «التحريض والدعوة الى العنف».

وأوضح عبد الكريم خلف المتحدث باسم وزارة الداخلية العراقية لوكالة أنباء «أصوات العراق» المستقلة أن «وزير الداخلية أمر بإغلاق قناتي الزوراء وصلاح الدين بسبب بثهما برامج تحرض على العنف». وأضاف أن «الدعوة الى إغلاق القناتين جاءت بعد أوامر أصدرها وزير الداخلية جواد البولاني بتفعيل قانون مكافحة الارهاب واتخاذ الاجراءات القانونية ضد كل القنوات ووسائل الاعلام التي تحرض وتدعو الى العنف».

مظاهرة تندد بالحكم على صدام حسين وتهتف ضد القوات الامريكية في تكريت امس (رويترز)

مسؤول جزائري يعتبر الحكم بالإعدام على صدام غير قانوني

■ الجزائر ـ يو بي آي: اعتبر رئيس اللجنة الوطنية الإستشارية لحماية وترقية حقوق الإنسان التابعة للرئاسة الجزائرية، مصطفى فاروق قسنطيني، الحكم الصادر في حق الرئيس العراقي المخلوع صدام حسين، حكما غير قانوني ما دام لم يصدر عن محكمة في عراق حر.

وقال قسنطيني في تصريح لإذاعة الجزائر الرسمية «كنت أتوقع صدور مثل هذا الحكم، لكنه حكم لم يصدر باسم الشعب العراقي بل هو صادر من قاض واقع تحت سلطة الإحتلال الأمريكي».

وأضاف المحامي الجزائري «إن العراق بلد محتل، وهذا الحكم ليس له أساس قانوني ما دام العراق على هذا الحال، والحكم غير مقبول، وأتمنى أن يلغى بعد الطعن فيه».

فرنسا تأمل في الا يؤدي الحكم على صدام حسين الى توترات جديدة في العراق

■ باريس ـ اف ب: اعلن وزير الخارجية الفرنسي فيليب دوست بلازي ان فرنسا «اخذت علما» بالحكم بالاعدام الذي صدر امس الاحد بحق الرئيس العراقي السابق صدام حسين وتأمل في الا يؤدي هذا القرار الى توترات جديدة في العراق.

وقال دوست بلازي ان «فرنسا تاخذ علما في ختام محاكمة صدام حسين بالحكم الذي اصدره القضاء العراقي. هذا القرار يعود للشعب العراقي».

واضاف «في جو العنف الذي يشهده العراق حاليا، آمل في الا يؤدي هذا القرار الى توترات جديدة وان يبدي العراقيون بغض النظر عن انتماءاتهم الطائفية ضبط النفس».

وذكر الوزير الفرنسي بموقف فرنسا «وموقف الاتحاد الاوروبي عموما» المعارض لعقوبة الاعدام وهو «موقف ثابت مؤيد لالغائها عالميا».

ثاباتيرو ينتقد الحكم بالاعدام على صدام

■ مونتيفيديو ـ اف ب: انتقد رئيس الوزراء الاسباني خوسيه لويس ثاباتيرو ضمنا الحكم بالاعدام بحق الرئيس العراقي السابق صدام حسين، مذكرا بان عقوبة الاعدام غير مطبقة في اوروبا ولا يؤيدها اي بلد في الاتحاد الاوروبي.

وقال ثاباتيرو في مؤتمر صحافي في مونتيفيديو «على صدام حسين ان يتحمل مسؤولية افعاله شأنه شأن اي قائد سياسي»، موضحا في الوقت ذاته انه «من المعروف ان الاتحاد الاوروبي لا يؤيد عقوبة الاعدام».

واوضح ثاباتيرو قبيل بدء اليوم الثالث من القمة الايبيرية الامريكية اللاتينية المنعقدة في مونتيفيديو ان «هذه العقوبة غير واردة في اي من تشريعات الاتحادالاوروبي او في تشريع بلادنا».

الحزب الاسلامي يستنكر دعوات التعبير عن الفرح لاعدام صدام

بغداد ـ «القدس العربي»:

استنكر الحزب الاسلامي العراقي أمس الاحد دعوات للتعبير عن الفرح للحكم باعدام الرئيس العراقي الاسبق صدام حسين واثنين من معاونيه.

وقال الحزب الذي يرأسه نائب الرئيس العراقي طارق الهاشمي في بيان، تلقت «القدس العربي» نسخة منه، «لا نعتقد أن من بين العراقيين من يختلف في محاكمة أي متهم ضالع في جرائم ضدهم أيا كان هذا الشخص صدام حسين وأفراد نظامه أم غيرهم».

وأضاف البيان «لكن الذي يريده العراقيون أن لا تهدف المحاكمة الى الانتقام واشفاء الغليل وان لا تستثمر سياسيا لإلهاء الشعب وصرف أنظاره عن مأساته اليومية التي يعانيها».

وكان رئيس الحكومة العراقية وشخصيات سياسية أخرى دعت العراقيين الى التعبير عن فرحهم لقيام المحكمة العراقية الخاصة باصدار أحكام بالاعدام ضد صدام واثنين من أعوانه.

وتساءل البيان «بماذا يفرح العراقيون كما دعاهم السيد رئيس الوزراء المالكي، أيفرحون بسقوط أكثر من 650 ألف شهيد من بينهم عدد من الشخصيات الوطنية والشخصيات ذات الثقل في المجتمع العراقي طويت أوراق تحقيقهم دون اعلان نتائجها التي جرت بمعايير مزدوجة». وأضاف «أم يفرحون بتهجير عشرات الألوف من العوائل من بيوتهم أم بالفقر والفاقة والبطالة والقتل الطائفي وفقدان الأمن وبالارهاب وبالمليشيات التي تصول وتجول لتقتل وتخطف دون وازع او رادع من الحكومة بل تستخدم اجهزتها الامنية وامكانياتها بذلك؟».

وأشار الحزب الاسلامي في معرض مقارنته للاوضاع التي يمر بها العراقيون مع تلك التي عاشوها زمن النظام القديم وقال إن «من حق العراقيين أن يتساءلوا هل قدم النظام الجديد نموذجا متميزا أفضل من النظام القديم، وأن الجرائم التي ارتكبها النظام السابق لا ترتكب اليوم».

وأضاف أن «السجون والمعتقلات قد غصت بآلاف الابرياء وأن قصف المدن واستباحتها فاق ما حصل في الدجيل وغيرها».

المالكي: الحكم على صدام حسين هو حكم على «حقبة مظلمة»

الحكومة العراقية ترحب بالحكم بالاعدام.. والسنّة يشكون

■ بغداد ـ رويترز ـ اف ب: قالت الحكومة العراقية ان الرئيس العراقي المخلوع صدام حسين حصل على ما يستحقه عندما أصدرت محكمة عراقية عليه حكما بالاعدام شنقا ولكن نائبا بارزا من السنة في البرلمان وصف الحكم بأنه سياسي. وأبرز اختلاف موقف السنة والشيعة الانقسامات الطائفية التي تحولت الى العنف منذ اطاحة القوات الامريكية بصدام عام 2003.

واعتبر رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي امس الاحد ان حكم الاعدام الذي صدر على الرئيس العراقي السابق صدام حسين هو حكم على «حقبة مظلمة».

وقال المالكي في كلمة موجهة الى الشعب العراقي نقلها تلفزيون العراقية الحكومي ان حكم الاعدام الذي صدر هو «انتصار لضحايا شهداء مجزرة الدجيل» واعتبره ايضا حكما على «حقبة مظلمة» وليس على «شخص».

واضاف ان «الحكم على الديكتاتور يعد إنصافا لعوائل ضحايا مجزرة الدجيل وانتصارا لجميع ضحايا النظام البائد».

وتابع ان الحكم «يمثل نهاية مرحلة سوداء وبداية مرحلة جديدة لبناء عراق حر ديموقراطي إتحادي يسود فيه حكم القانون ودولة المؤسسات ويتساوى فيه الجميع».

واعتبر ان «حكم الإعدام على مجرم كصدام وأعوانه لا يمثل عندي شيئا كبيرا وإن إعدامه لا يساوي قطرة من دم المرجع الشهيد السيد محمد باقر الصدر أو الشهيد السيد محمد صادق الصدر أو الشهداء من آل الحكيم وشهداء الدعوة الإسلامية والشهداء العلماء الشيخ عبد العزيز البدري والشيخ ناظم العاصي أو أي شهيد من أبناء العراق من الكرد والتركمان والكلد والآشوريين».

واعتبر المالكي ايضا «الحكم على رأس النظام البائد لا يمثل حكما على شخص إنما على حقبة مظلمة لم يشهد لها تاريخ العراق مثيلا».

واضاف «لقد تعامل القضاء بكل شفافية ونزاهة في محكمة جنائية مع حاكم إرتكب أبشع الجرائم بحق الشعب. لقد أعدم خيرة العلماء والمثقفين والأكاديميين والمفكرين».

وتابع ان «صدام حسين هو أسوأ حاكم في تاريخ العراق فهو الوحيد الذي قتل هذا الكم الهائل من أبناء الشعب كما ان حزبه هو أسوأ حزب في تاريخ العراق أيضا كونه الأداة القمعية التي استهدفت الشعب العراقي على مدى 35 عاما ولا يزال يبطش به من خلال العمليات الإرهابية التي ينفذها الصداميون وحلفاؤهم التكفيريون».

وقال المالكي ايضا «هذا المصير هو لكل من تجاوز على حرمة المواطنين وسفك الدماء الطاهرة وانتهك الحرمات وهذه النهاية المهينة لكل من عرض الوطن إلى سلسلة من المحن والآلام والتمزق والحروب الطائشة التي كادت أن تمزق نسيجه الإجتماعي وسلامة أرضه وهدر ثرواته وتسخيرها على أوهامه وأحلامه المريضة وشراء الذمم والضمائر والأقلام والفضائيات المأجورة».

وتابع «لا تحصى الأرواح البريئة التي أزهقت في حروبه ومغامراته، في حرب طائشة مرة ضد الجمهورية الإسلامية ومثلها في غزو الكويت إضافة إلى ما كان قد تسبب بانهيار الدولة ومؤسساتها ودخول البلاد في حالة من الفوضى بعدما كان المجرمون مقربين منه وبعدما أصبح حزبه حزب البعث قطعانا من الوحوش والقتلة المتمرسين».

واضاف «اقول لكل الواهمين من أزلام النظام البائد إن حقبة صدام وحزبه أصبحت من الماضي كما هي حقبة الدكتاتوريين من أمثال هتلر وموسوليني (...) نحن مصممون على بناء عراق من دون مقابر جماعية ولا أنفال ولا حروب ولا انقلابات عسكرية ولا قمع لأسباب عنصرية أو طائفية، نريد عراقا يتساوى فيه العراقيون في الحقوق والواجبات».

واكد ان «الحكم الصادر على الديكتاتور يعد درسا بليغا لكل المجرمين والإرهابيين الذين ستطالهم قبضة العدالة وسينالون الجزاء آجلا أم عاجلا في محاكم عادلة ونزيهة».

وقال ان «حزب البعث مسؤول عن كل الجريمة ولم يكن المجرم صدام ليكون لولا أن تحول البعثيون إلى أسلحة للقتل والتخريب وأقلامهم إلى تقارير تنتهي بالأبرياء إلى السجون والمعتقلات».

وقال برهم صالح نائب رئيس الوزراء العراقي وهو كردي «أثبتت المحكمة أنها محكمة محترفة وعادلة. حصل صدام على العدالة التي حرم شعب العراق منها خلال أكثر من 35 عاما. أتمنى أن يضع الحكم نهاية لهذا الفصل المأساوي والوحشي من التاريخ العراقي. يجب ألا ننسى أن علينا دائما اليقظة لكي لا نسمع بظهور الاستبداد ثانية هنا في العراق. الوقت حان للمضي قدما».

وأشاد عبد العزيز الحكيم زعيم أقوى تكتل اسلامي شيعي في الحكومة بالحكم وقال ان الوقت حان كي يتوحد العراقيون. وتابع لقناة حزبه التلفزيونية «لقد ولى صدام وعهده ونظامه وطغيانه وظلمه الى الابد... وهو درس للجميع.. وهو ان الطغاة جميعا سينالون يوما جزاءهم على أيدي المظلومين ومهما تجبروا.. ادعو جميع العراقيين الى رص صفوفهم».